برنامج الأغذية العالمي
Programme Alimentaire Mondial
World Food Programme
Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الأولى

روما، ١١ - ٢٠٠٢/٢/١٤

تقارير التقييم

البند ٥ من جدول الأعمال

مقدمة للمجلس لينظر فيها

تقرير موجز عن تقييم عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش أوغندا ٦١٧٦

المعونة الغذائية الموجهة إلى اللاجئين والنازحين والمجموعات الضعيفة

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.1/2002/5/2
21 December 2001
ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورة أسماؤهم أدناه، ونرجو أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مدير مكتب التقييم بالنيابة (OEDE): Mr J. Lefevre رقم الهاتف: 066513-2358

مسؤول التقييم (OEDE): Ms D. Tymo رقم الهاتف: 066513-2566

الرجاء الاتصال بمشرف وحدة التوزيع وخدمات الاجتماعات إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2328).

ملخص

كان أداء عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش ٦١٧٦، خلال سنة تنفيذها الأولى، جيدا في تحقيق أهدافها في مجال الإغاثة الممتدة، حيث وفرت الغذاء بصورة غير متوقعة لأعداد كبيرة من اللاجئين والنازحين في ظل أحوال غير مستقرة ولا يمكن التنبؤ بها، لكنه كان أقل جودة في تحقيق أهدافها في مجال الإنعاش وذلك، إلى حد بعيد، بسبب بقاء النازحين في المخيمات. وفي حين سيطرت أنشطة الإغاثة على **العملية** ٦١٧٦، فقد كان هناك ميل ألي تركيز الاهتمام على إنشاء أنشطة الإنعاش. إلا أنه ينبغي زيادة العناية بتعزيز مهام الإنعاش الأساسية، مثل التحقق من أعداد المهاجرين والنازحين، وتحسين آليات التوزيع النهائي والمراقبة اللاحقة للتوزيع.

وقد كان لمنهجية تقدير احتياجات الطوارئ الغذائية التي وضعها، في سنة ٢٠٠٠، المكتب القطري والمكتب الإقليمي لتحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها إسهامها الكبير في جعل تقدير الاحتياجات الغذائية لكل من النازحين واللاجئين أكثر اتساما بالدقة النظامية والانتظام، وأكثر استجابة لاحتياجات البرمجة وقياما على التعاون. وتشجع البعثة المكتب القطري على الاستمرار في الاستفادة من مبادرته المحمودة في تعزيز هذه المبادرة.

ورغم أن أنشطة الغذاء من أجل الأصول الإنتاجية كانت مفيدة بصورة عامة، فإن بعضها قد أسئ فهمه، نتيجة توجهه صوب الإمدادات والسياسات، مع توفير إرشادات قليلة نسبيا للمكاتب الميدانية. وقد أدرك المكتب القطري أوجه الضعف هذه وأوقف الأنشطة الجديدة لحين إعداد مبادئ توجيهية لأنشطة الغذاء من أجل الأصول الإنتاجية في أوغندا.

ويخص اثنان من أكبر التحديات المقبلة لهذه العملية إستراتيجية الاعتماد على الذات للاجئين وإعادة توطين النازحين. ورغم أن أنشطة برنامج الأغذية العالمي في مناطق إيواء اللاجئين ترتبط صراحة باستراتيجية الاعتماد على الذات، فان هذه الروابط تحتاج إلى تعزيز .وتعد قلة الوضوح فيما يخص شروط الاعتماد على الذات من أوجه الضعف المتصلة باستراتيجية الاعتماد على الذات. وفيما يتعلق بإعادة توطين النازحين يجب أن يكون **البرنامج** إيجابيا بصورة تفاعلية على مستوى المقاطعات وعلى الصعيد الوطني على حد سواء، فيحدد رؤياه بشأن الإطار المتفق عليه لإعادة التوطين. ورغم أنه قد يكون من الصعب وضع تحديد دقيق للنهج الذي ينبغي للبرنامج إتباعه (والمخاطر التي ينبغي له الإقدام عليها)، فمن الواضح أن الوضع القائم ليس بالوضع المرضي. فالأمر يقتضي وجود قيادة قوية من داخل منظومة الأمم المتحدة في أوغندا، سواء للدعوة إلى النظر بمزيد من السرعة في إعادة التوطين أو لتنسيق التمويل وتوزيع المدخلات المادية.

وقد كان من المأمول أن يفضي إدخال فئة برمجة لعملية الإغاثة الممتدة والإنعاش إلى عقد التزامات تمويلية أطول أجلا. لكن ذلك لم يحدث بالنسبة للعملية ٦١٧٦، إلا أن أحد جوانب القوة لبرمجة فئة عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش تمثل في إتاحة المرونة اللازمة للمكتب القطري في أوغندا لتحويل الموارد فيما بين عنصري الإغاثة الممتدة والإنعاش وفقا للحالة السائدة في الميدان. وتعتبر عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش، في هذا الصدد، أداة برمجة قيمة للتصدي للاحتياجات من الإغاثة في نفس الوقت الذي يجرى فيه الإعداد لإعادة توطين النازحين.

مشروع القـــرار

أحاط المجلس التنفيذي علما بالتوصيات الواردة في تقرير التقييم هذا (WFP/EB.1/2002/5/2)، ولاحظ المجلس أيضا الإجراءات الإدارية المتخذة حتى الآن، على نحو ما يرد في وثيقة المعلومات المصاحبة (WFP/EB.1/2002/INF/9)، وشجع على اتخاذ مزيد من التدابير بشأن هذه التوصيات، مع مراعاة الآراء المعرب عنها خلال المناقشة.

نطاق التقييم ومنهجه

١- كانت أهداف التقييم تتمثل في تقدير مدى مناسبة ودقة توقيت وكفاءة وفعالية المساعدة المقدمة من **البرنامج** في إطار عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش في نهاية سنتها الأولى، وتقدير القيمة المضافة لإدراج العملية في فئة برنامج عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش وكلف فريق التقييم بمهمة التركيز على إستراتيجية الإنعاش وكيفية الاضطلاع بأنشطة الإغاثة والإنعاش المقررة، وتحقيق النتائج وبلوغ المرامي والأهداف المحددة.

٢- وتشكلت البعثة من فريق من خمسة أعضاء، من بينهم موظف بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، نظرا لأن نسبة كبيرة من حجم الحالة المشمولة بالعملية تتألف من اللاجئين. وأمضت البعثة ٢٥ يوما في أوغندا في مايو/أيار- يونيو/حزيران ٢٠٠١ وأجرت مشاورات في كمبالا وزارت، إضافة إلى ذلك، جميع مكاتب **البرنامج** الفرعية المشتركة في تنفيذ العملية. وشملت المناهج المستخدمة عملية تشاركية، مع موظفي **البرنامج**، تتعلق بالإطار المنطقي للعملية، وزيارات لمواقعها، ومقابلات، شاركت فيها مختلف الجهات المعنية، مع الأشخاص الذين يمكنهم تقديم المعلومات الرئيسية ومع المجموعات التي تركز عليها العملية، فضلا عن دراسة الوثائق الداخلية.

سياق العملية ٦١٧٦

٣- اعتبارا من ٣١ مارس/آذار ٢٠٠١، تألف حجم الحالة المشمولة بعملية الإغاثة الممتدة **للبرنامج** من ٣٢٣ ١٤٧ من أبناء جنوب السودان و٥٢٢ ٥٢٠ من النازحين. وقد بدأ اللاجئون السودانيون في الوصول إلى أوغندا في ١٩٩٨، فرارا من الحرب والمجاعة، مع تدفق العدد الأكبر منهم في ١٩٩٢. وفي ١٩٩٤، تحول تركيز المساعدة المقدمة للاجئين من الرعاية والإعالة إلى التوطين المحلي، وفي ١٩٩٨، طرحت حكومة أوغندا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إستراتيجية الاعتماد على الذات التي ترمي إلى زيادة تمكين اللاجئين من القيام بأود أنفسهم وإلى دمج الخدمات المقدمة للاجئين في تلك المقدمة للوطنيين.

٤- وبدأ التمرد، الذي تسبب في نزوح السكان في مقاطعتي غودو وكيتغوم، في ١٩٨٦، إلا أن النزوح على نطاق واسع وإقامة "القرى المحمية" قد حدث في ١٩٩٦/١٩٩٧. وقد بدأ انعدام الأمن في مقاطعة بونديبوغيو في الجنوب الشرقي بتمرد حدث في ١٩٩٦، وبدأ **البرنامج** في التركيز على إنعاش النازحين في أواخر ١٩٩٧، عندما خمد انعدام الأمن لفترة. والمستويات العامة لانعدام الأمن الغذائي والفقر في المقاطعات المعنية هي الآن أعلى المستويات في أوغندا – مما يقيم الدليل على العلاقة المتبادلة بين الحرب/الاضطرابات الأهلية وبطء التنمية.

٥- كان أهم العوامل العارضة التي أثرت على توجيه العملية ٦١٧٦ هو أنه، وقت تخطيط العملية، ساد شئ من الهدوء النسبي في مقاطعتي غولو وكيتغوم، مما جعل حجم حالة إعادة توطين النازحين يبدو في حدود الممكن.

إستراتيجية العملية وتصميمها

٦- في باكورة سنة ٢٠٠٠ أدمجت عملية الطوارئ ٥٨١٦ (مساعدة النازحين) وعملية الإنعاش الممتدة ٥٦٢٣ (مساعدة اللاجئين السودانيين) في عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش ٦١٧٦. وأكدت إستراتيجية الإنعاش في إطار هذه العملية أنه ستكون هناك مرحلة انتقالية من الإغاثة إلى الإنعاش، مع زيادة كبيرة في مستوى الموارد المخصصة لأنشطة الغذاء من أجل الأصول الإنتاجية وأنشطة الغذاء مقابل التدريب نظرا للإنهاء التدريجي للتوزيع العام (كان من اللازم استثمار ما يصل إلى ٨٠ في المائة من الموارد في أنشطة الإنعاش بحلول السنة الثانية). بيد أن الإستراتيجية كانت مفرطة في التفاؤل وشديدة التركيز على النازحين في الشمال، كما أنها لم توفر الإرشاد الكافي بشأن الظروف التي يمكن أن يتم فيها التحول من الإغاثة إلى الإنعاش. ونظرا لاستئناف أنشطة التمرد في أواخر ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩، زاد عدد النازحين ولم يمكن إعادة توطينهم على نحو ما كان مقررا. بيد أن العملية التي خططت في منتصف ١٩٩٩، وأجازها المجلس التنفيذي في فبراير/شباط ٢٠٠٠، وبدأ العمل فيها في أبريل/نيسان ٢٠٠٠ لم تعدل للتعبير عن هذا التغير في الأوضاع.

٧- وتجرى أنشطة الإنعاش التي يضطلع بها **البرنامج** في مناطق إيواء اللاجئين، في سياق إستراتيجية الاعتماد على الذات، لكن الصلة بين العملية وإستراتيجية الاعتماد على الذات تحتاج إلى أن تعزز على مستوى الواقع. وتتعلق المشكلة بقلة الوضوح فيما يخص شروط الاعتماد على الذات. وهناك تسليم بأن فرص التمتع بالأرض مشكلة رئيسية، لكن هناك حاجة إلى مزيد من التوجيه. وفضلا عن ذلك، فإن تيسير البرمجة يقتضي تعريف " مناطق إيواء اللاجئين " بمزيد من الدقة في إطار إستراتيجية الاعتماد على الذات وذلك بالإشارة مباشرة إلى السكان المتأثرين (أي، حيثما توجد منافسة محلية على الموارد).

٨- وأما من ناحية التصميم، فإن وثيقة تخطيط العملية لا توفر للمدراء مساراً محدداً أو أساسا جيدا لوضع خطط العمل السنوية أو نظم الرصد. وفي حين أحرز المكتب القطري، مؤخرا، تقدما جديرا بالاعتبار في وضع خطط العمل على أساس الظروف الجديدة، فما زال من المطلوب وضع نموذج مرضى لبيانات النتائج لإتاحة أساس متين لعمليات الرصد وإعداد التقارير.

٩- وبصرف النظر عن أوجه القصور هذه، فقد استجاب مكتب **البرنامج** في أوغندا بصورة طيبة لمتطلبات الإغاثة المتزايدة، مؤكدا بذلك مرونة فئة عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش من الناحية العملية. إلا أنه في غيبة التوجيه الواضح بشأن الأوضاع التي يتم فيها الاضطلاع بأنشطة الإنعاش، أو الامتناع عنها، فقد انتاب الموظفين الميدانيين التردد بشأن كيفية المضي في أنشطة الإنعاش المقررة، مما أسفر عن بعض الارتباك، خاصة في برمجة أنشطة الغذاء من أجل الأصول الإنتاجية.

التوصيات

- ينبغي للمكتب القطري في أوغندا أن يضع، مع مفوضية شؤون اللاجئين ومكتب رئيس الوزراء، تعريفا لمفهوم " منطقة إيواء اللاجئين"، يمكن **البرنامج** من تركيز أنشطته في مجال الإنعاش في المناطق التي يسكنها اللاجئون. وبعد تعريف هذه المناطق، يمكن لأنشطة الغذاء من أجل الأصول الإنتاجية أن تشمل اللاجئين والسكان المضيفين على حد سواء.
- ينبغي أن تتضمن جميع وثائق مشروع العملية وصفا لها على أساس تسلسل منطقي للمراتب بحسب أهميتها (تسلسل النتائج الناجم عن الإطار المنطقي).

عمليات التقدير والاستقصاء

١٠- يتميز الأسلوب الذي يتبع في تقدير الفجوات الغذائية ومدى التعرض والوضع التغذوي بأنه أكثر تطورا فيما يخص حجم حالات اللاجئين عنه فيما يخص حجم حالات النازحين. ويضطلع كل من مفوضية شؤون اللاجئين والحكومة و**البرنامج** ببعثات تقدير مشتركة للاحتياجات الغذائية مرتين في السنة، كما تتعاقد المفوضية مع منظمة غير حكومية دولية للاضطلاع بمسحين في السنة للتغذية. وليس هناك مقابل رسمي لذلك فيما يخص النازحين، وهذا وجه من أوجه القصور يجب أن تتصدى له الوكالات والجهات المانحة.

١١- وتعززت القدرة على تقدير حجم حالات النازحين واللاجئين على السواء بفضل منهجية تقدير احتياجات الطوارئ الغذائية التي وضعها المكتب القطري والمكتب الإقليمي لتقدير هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها بالتعاون مع مكتب رئيس الوزراء، ومفوضية شؤون اللاجئين، ومنظمة الأغذية والزراعة، والعديد من المنظمات غير الحكومية. وتقدير احتياجات الطوارئ الغذائية يتمثل في نموذج لاقتصاد غذائي أسرى مختلط يركز على إنشاء القدرة على تقدير الاحتياجات على الصعيد الوطني. والمنهجية، باعتبارها إحدى معاونات البرمجة، هي أداة قيمة لتحديد الفجوات الغذائية، ولا ينبغي أن يكون تكرارها مكلفا. ويتمثل أحد التحديات القائمة، في هذا الصدد، في إيجاد رابطة مرضية بين دراسات تقدير احتياجات الطوارئ الغذائية وعمليات المسح التغذوية.

١٢- أوصى تقدير احتياجات الطوارئ الغذائية لسنة ٢٠٠٠، بأن يجرى توجيه الأغذية في جميع مخيمات النازحين وفقا لتوافرها الموسمي. إلا أن ذلك لم يطبق إلا على نطاق محدود.

التوصيات لأوغندا

- ينبغي للمكتب القطري في أوغندا ، بالتعاون مع مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية في كمبالا، أن يوصى مكتب رئيس الوزراء بالأخذ، في العمليات المتعلقة بالنازحين، بأسلوب إجراء تقدير مشترك كل ستة أشهر أسوة بالأسلوب القائم لإجراء عملية التقدير بالنسبة للاجئين.
- ينبغي للمكتب القطري في أوغندا أن يجرى مناقشات مع شركاء **البرنامج** المنفذين والمنظمات غير الحكومية الأخرى فيما يخص إنشاء عملية رصد تغذوى، أكثر اتساما بالمنهجية، لمخيمات النازحين، وذلك لتوفير المعلومات للقرارات الخاصة بتحديد الحصص. وينبغي اعتبار ذلك وظيفة أساسية وتخصيص موارد الميزانية اللازمة لها.
- ينبغي للمكتب الإقليمي لتقدير هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها ولخبير التغذية الإقليمي، بغية توجيه عملية البرمجة، مساعدة المكتب القطري في أوغندا في تحديد كيفية المزج أو الربط بين دراسات تقدير احتياجات الطوارئ الغذائية وبين عملية المسح التغذوي، سواء من حيث المعلومات التي تجمع أو من حيث تفسير الخلاصات.
- ينبغي للمكتب القطري في أوغندا أن يحدد كم الدراسات الخاصة بتقدير احتياجات الطوارئ الغذائية في مناطق محددة (الدراسات المحلية لتقدير احتياجات الطوارئ الغذائية) المطلوبة في السنة والتي يمكن إجراؤها خلال هذه السنة. وينبغي أن ترصد الاعتمادات لهذه الدراسات في ميزانية المرحلة القادمة.
- ينبغي للمكتب القطري في أوغندا، بالتشاور مع ممثلي النازحين وموظفي المقاطعة والشركاء المنفذين، أن يوضح استراتيجيته فيما يتعلق بالتسويات الموسمية للحصص. وإذا ما تمت المصادقة على التسويات الموسمية كاستراتيجية مناسبة، فينبغي إيلاء العناية الدقيقة لتحديد موعد ومقدار زيادة / تخفيض الحصص خلال دورة سنوية ما.

تحقيق أهداف الإغاثة

١٣- إن هدف عنصر الإغاثة في العملية هو المحافظة للسكان المستهدفين على حد أدنى من مستويات التغذية والغذاء. وتجدر ملاحظة أنه كان على **البرنامج** أن يعنى، خلال السنة الأولى من العملية، بعدد من المستفيدين يفوق بقدر هائل العدد المتوقع، وهي حالة قد تستمر خلال المرحلة المقبلة.

المستفيدون المتوقعون مقابل المستفيدين الفعليين في السنة الأولى من العملية

المستفيدون	التوقع الأصلي	الذروة الفعلية (يونيو/حزيران ٢٠٠٠)	حجم الحالة ٣١ يونيو/حزيران ٢٠٠١
النازحون	١٩٠ ٠٠٠	٥٧٣ ٤٤٠	٥٢٠ ٥٢٢
اللاجئون	١٣٠ ٠٠٠	١٥٨ ٥٨٩	١٤٧ ٣٢٣
المجموع	**٣٢٠ ٠٠٠**	**٧٣٢ ٠٢٩**	**٦٦٧ ٨٤٥**

ملاءمة حصص الإغاثة

١٤- تراوحت مستويات الحصص في السنة الأولى بين الحصة الكاملة (بعض اللاجئين وعدد قليل جدا من النازحين)، و"ربع" الحصة، وحصة "المرحلة الأخيرة" للاجئين، التي لا تشمل سوى ١٠ غرامات من الزيت. ويضع **البرنامج** هذه الحصص على أساس نسبة ١٠٠ في المائة من المستوى الإشاري البالغ ٨١٨ ١ كيلو سعر للفرد في اليوم والذي ظل مستخدما في أوغندا لسنوات عديدة، وليس المستوى البالغ ١٠٠ ٢ كيلو سعر الذي أدخلته منظمة الصحة العالمية في ١٩٩٧.

١٥- وتحدد مستويات الحصص على أساس متوسط الفجوة الفردية بالكيلو/سعر لفئات المخيمات/المستوطنات. ولا تستهدف أية مجموعات داخل المخيمات/المستوطنات، والواقع أن الاستهداف قد يثير المشكلات نظرا للصعوبات العملية في تمييز مجموعات معينة عن سائر سكان مخيم/مستوطنة. وفي حين أفاد تقدير احتياجات الطوارئ الغذائية بأن نحو ٣٠ في المائة من السكان المستهدفين لديهم احتياجات غذائية تفوق مستوى الحصص ("الأشد حرمانا من الأمن الغذائي")، فان الحساب النهائي لأغراض التخطيط يتمثل في متوسط الفجوة الغذائية لكل نوع من المخيمات/المستوطنات. ومن ثم فان الأشد حرمانا من الأمن الغذائي يحصلون على جزء فقط مما يحتاجونه لسد الفجوة الغذائية الأكبر التي يعانون منها. وكيفية مواجهتهم للأحوال الناجمة عن هذه الظروف ليست بالأمر المعروف.

١٦- ويمكن استنتاج خلاصات إيجابية بشأن ملاءمة مستويات الحصص وفعالية المساعدة المقدمة من **البرنامج** نظرا لأن نتائجها التغذوية كانت مرضية بوجه عام، رغم أن البعثة تشدد على القلة النسبية للبيانات الخاصة بالنازحين. ويبدو أن أسوأ معدلات التغذية ترجع إلى الممارسات الصحية والتغذوية وليس إلى نقص الغذاء.

التوصيات

- ينبغي للمكتب القطري في أوغندا أن يأخذ، في المرحلة المقبلة من العملية، بالحصة المرجعية الموصى بها من منظمة الصحة العالمية والبالغة ١٠٠ ٢ كيلو سعر.
- ينبغي للمكتب القطري في أوغندا أن يحدد كيفية مواجهة الأشد حرمانا من الأمن الغذائي لهذه الأوضاع، نظرا لأن الحصص العامة لا تسد الفجوة الغذائية المقدرة لهم (أكبر من الفجوة المتوسطة). وينبغي وضع توصيات للبرمجة المقبلة سواء للحد من إعادة التوزيع السلبية أو لتعزيز إعادة التوزيع الاجتماعية الإيجابية.

مسؤوليات الإغاثة الأساسية

١٧- رغم أن أنشطة الإغاثة قد سيطرت على العملية ٦١٧٦ حتى تاريخه، فقد تركز الاهتمام على إنشاء أنشطة للإنعاش. وهذا أمر مفهوم نظرا للتشديد على تحقيق الانتقال إلى هذه الأنشطة؛ لكن ذلك قد خفف من الاهتمام بالمهام الأساسية اللازمة للاضطلاع بالمسؤولية الجوهرية **للبرنامج** المتمثلة في إطعام الفقراء الذين يعانون من الجوع (أي الوفاء بالاحتياجات المقدرة). ومن المسلم به أن **للبرنامج** أيضا مسؤولية في مساعدة اللاجئين والنازحين على الانتعاش، وان الإغاثة يجب أن تكون موجهة صوب الإنعاش. لكن مسؤولية الإغاثة أساسية ولا يمكن اختزالها. وقد لاحظت البعثة أوجه قصور فيما يخص التسجيل/التحقق، والتوزيع النهائي، والرصد اللاحق للتوزيع.

⇦ *التسجيل/التحقق*

١٨- رغم أن الجهود تبذل الآن لإجراء تعداد للاجئين والتحقق من أعداد النازحين، فلم يجر، خلال الفترة المنصبة إلى العملية، إجراء تعداد للاجئين السودانيين أو التحقق من عدد النازحين، كما لم تتخذ أية خطوة للتصدي لهذه المسألة إلى حين مضى ستة أشهر على بدء العملية. وينظر إلى أعداد اللاجئين والنازحين، إلى حد بعيد، على أنها غير دقيقة (مبالغ فيها عموما).

⇦ *التوزيع النهائي*

١٩- رغم أنه من المحتمل أن تكون معظم عمليات التوزيع التي يقوم بها الشركاء المنفذون حسنة التنظيم، فان عمليات التوزيع ليست كذلك في بعض المخيمات، مما يفضي إلى التزاحم للحصول على الطعام وهو أمر إنطوى على مخاطر بالنسبة لبعض المستفيدين، إضافة إلى ذلك، فالظاهر أن اختلاس بعض المعونة وغير ذلك من الأشكال البسيطة لتحويلها عن غايتها يعد من الأمور الشائعة تماما، مما يؤثر بصفة خاصة على الأضعف من بين المستفيدين.

⇦ *الرصد اللاحق للتوزيع*

٢٠- يسلم المكتب القطري بأهمية عودة موظفي **البرنامج** الميدانيين إلى المخيمات/المستوطنات للتحقق, عشوائيا، من كم الإغاثة الغذائية التي تصل إلى الأسر ومن كيفية استخدامها. إلا أن هذا الشكل من الرصد اللاحق للتوزيع لم يكن يجرى وقت عملية التقييم، وقد كان ذلك نتيجة للضغط على المكاتب الميدانية. مما يشير إلى الحاجة إلى تحسين أولويات المهمات، وإلى التدريب، وزيادة الموظفين إن أمكن. وإضافة إلى ذلك فمن اللازم تحديد مسؤوليات مفوضية شؤون اللاجئين و**البرنامج** عن الرصد في غرب النيل بمزيد من الوضوح.

التوصيات :

- ينبغي **للبرنامج** أن يعدل المبادئ التوجيهية للعملية بغية وضع استراتيجية للإغاثة والإنعاش لكفالة التخطيط لمسؤوليات المهمة الجوهرية المتعلقة بالوفاء بالاحتياجات من الإغاثة الغذائية، بما في ذلك وضع إستراتيجيات للتحقق من أعداد المستفيدين، وكفالة أن تكون عمليات التوزيع آمنة وعادلة، ورصد عمليات التوزيع النهائية، والوصول إلى الأكثر حرمانا من الأمن الغذائي،
- ينبغي للمكتب القطري في أوغندا أن يدرج في إستراتيجية الإغاثة والإنعاش للعملية نهجا يضمن الوصول إلى تقدير دقيق بصورة معقولة لأعداد المستفيدين ويكفل المحافظة على هذا التقدير.
- ينبغي للمكتب القطري في أوغندا أن يواصل الدعوة إلى تسجيل اللاجئين والتحقق من جميع أعداد النازحين وأن يستمر في هذه العملية. وينبغي التحقق من أعداد النازحين بالتعاون الوثيق مع سلطات المقاطعة عن طريق لجان مكافحة الكوارث بالمقاطعة.
- ينبغي للمكتب القطري في أوغندا، بالتعاون مع سلطات المقاطعة، ولجان التوزيع والشركاء المنفذين (ومع مفوضية شؤون اللاجئين في مناطق إيواء اللاجئين)، أن يواصل استعراض نظم التوزيع بقصد تحسين فعاليتها، خاصة فيما يتعلق بكفالة العدالة والأمن للمستفيدين.
- ينبغي للمكتب القطري في أوغندا أن يستثمر في قدرة الموظفين الميدانيين على القيام بالرصد اللاحق للتوزيع، باعتبار ذلك أولى الأولويات في مجال تقدير الرصد والتقييم.

تحقيق أهداف الإنعاش

٢١- إن الأهداف المعلنة لعنصر الإنعاش في العملية يتمثل أساسا في إعادة توطين النازحين واعتماد اللاجئين على الذات. وأكبر الأنشطة المقررة هي التغذية المدرسية وتليها في الترتيب أنشطة الغذاء من أجل الأصول الإنتاجية (بغرض "إعادة التأهيل"). كذلك اتخذت التدابير اللازمة لتقديم الغذاء التكميلي والعلاجي ولدعم المؤسسات التي تساعد المجموعات المعرضة (كالأطفال السابق اختطافهم).

٢٢- وكانت التوقعات في مجال أنشطة الإنعاش تنبئ بتقديم المساعدة لما مجموعه ١٧٨ ٠٠٠ مستفيد (٢٥٩ ١١ طنا) في السنة الأولى. وبنهاية العام، كان ٧١٤ ٢٠٩ مستفيدا، قد حصلوا على المساعدة (١١٨ في المائة مقارنة بالهدف المنشود)، لكن ١٢٣ ٣ طنا فقط كانت قد استخدمت (٢٨ في المائة مقارنة بالهدف المنشود). ويعبر هذا عن البطء في استهلال التغذية المدرسية: وصل الطلاب المشتركون إلى ٧٣ في المائة من التوقعات بنهاية السنة الأولى، لكن ما استخدم كان ٢٧ في المائة فقط من السلع المتوقعة. ويجب للتوسع المقرر في برنامج التغذية المدرسية أن يأخذ في الحسبان قدرة المقاطعة وموظفي **البرنامج**.

٢٣- وعلى غرار ما تقدم، كانت كمية الأغذية المستخدمة في إطار أنشطة الغذاء من أجل الأصول الإنتاجية أقل كثيرا من الهدف (٢٨ في المائة) على الرغم من أن المستفيدين من هذه الأنشطة تجاوزوا التوقعات (١٣٧ في المائة) في السنة الأولى. ووجد الموظفون الميدانيون صعوبة في إفراز أنشطة الغذاء من أجل الأصول الإنتاجية لسكان المخيمات من النازحين أو اللاجئين، ومن ثم فقد دعموا أساسا المشروعات التي قدمها السكان من غير النازحين أو اللاجئين –

وهو تركيز يمكن أن يوضع موضع التساؤل نظرا للأهداف المعلنة للعملية. ومن المناسب، في مناطق إيواء اللاجئين، دمج سكان المنطقة في أنشطة الغذاء من أجل الأصول الإنتاجية، لكن ليس التركيز عليهم.

٢٤- من الصعب قياس فعالية أنشطة الإنعاش وذلك لعدم وجود معايير لقياس أي من الإنعاش أو بلوغ الاعتماد على الذات، كما أن التقارير المرفوعة لم تتطرق إلى النتائج في هذا الصدد. وبينما كانت بعض أنشطة الغذاء من أجل الأصول الإنتاجية ذات قيمة للمستفيدين، إلاّ أن البعض الآخر كان سيئ التصميم. وقد نحت مشروعات الغذاء من أجل الأصول الإنتاجية إلى أن تكون مشروعات موجهة صوب الإمدادات والسياسات، وكثيرا ما قوضها نقص المدخلات المقابلة من جانب الشركاء المنفذين. ويدرك المكتب القطري أن النهج المتبع قد اتسم بأوجه للضعف، وهو لا يضطلع بأية أنشطة جديدة إلى أن توضع اللمسات الأخيرة في المبادئ التوجيهية لأنشطة الغذاء من أجل الأصول الإنتاجية في أوغندا (تدرج فيها أنشطة الغذاء مقابل العمل والغذاء مقابل التدريب).

٢٥- ويوجه المكتب القطري، على نطاق كبير، عملية الشراء من السوق المحلية، وتعمل مبادرة دعم الزراعة والتسويق (جزء من البرنامج القطري) على إنشاء وتعزيز قدرة رابطات صغار المزارعين الذين يشاركون في مناقصات **البرنامج**. وقد أثبت هذا المشروع أنه مكمل جدا للعملية ٦١٧٦ التي تم، خلال سنتها الأولى، شراء ٣٣ في المائة من الحبوب و٣٧ في المائة من البقول من داخل أوغندا. ومن الجلي أن دعم السوق عن طريق الشراء محليا هو نشاط مهم من أنشطة الإنعاش، وقد علمت البعثة أن سلطات المقاطعات تدعم على نطاق واسع الشراء محليا في مناطق العمليات.

٢٦- ويبدو أن موظفي **البرنامج** يتمتعون بعلاقات سلسة وودية مع سلطات المقاطعات، رغم أن السلطات تعتقد، في بعض الحالات، أنه يمكن **للبرنامج** عمل المزيد لدعم تنمية الإنتاج والبنية الأساسية في قطاع الزراعة. ويحتاج الأمر إلى إدراج أنشطة **البرنامج** في خطط تنمية المقاطعات، وتقترح البعثة، تحقيقا لهذه الغاية، أن يتشاور موظفو **البرنامج** تشاورا وثيقا مع مجالس المقاطعات، وأن يعقدوا اجتماعات دورية مع نظرائهم الحكوميين والشركاء المنفذين.

التوصيات :

- ينبغي لإستراتيجية الإغاثة والإنعاش للمرحلة القادمة من **العملية** أن توفر المزيد من الإرشاد بشأن كيفية تحويل الإغاثة إلى تدخلات للإنعاش، وكيفية تحديد الوقت المناسب للانتقال من الإغاثة إلى أنشطة الإنعاش، وذلك على أساس تصورات مختلفة.
- ينبغي أن يقوم التوسع في التغذية المدرسية على (أ) إستراتيجية شاملة في المقاطعة المعنية؛ (ب) قدرة موظفي المكتب الفرعي على رصد التدخل؛ (جـ) قدرة الحكومة المحلية على القيام بأعباء التوسع في المدارس. إضافة إلى ذلك، ينبغي جمع البيانات الأساسية عن المدارس التي تقوم الآن بدور رائد، وعن أية مدارس أخرى تضاف إليها.
- ينبغي أن يكون المستفيدون الرئيسيون من أنشطة الغذاء من أجل الأصول الإنتاجية هم النازحين واللاجئين، وان كان من المسلم به، في حالة اللاجئين، أن السكان الذين يؤوونهم ينبغي أن يدرجوا في هذه الأنشطة ويستفيدوا منها أيضا.
- ينبغي لمصلحة العمليات أن تعطى الأولوية لوضع وتوزيع مبادئ توجيهية موحدة بشأن أنشطة الغذاء من أجل الأصول الإنتاجية.
- ينبغي لأي مشروع لتمديد العملية ٦١٧٦ أن يحدد بوضوح الدعم المتوقع من خلال البرنامج القطري ٦١٠٠ وأن يشمل إستراتيجية للشراء المحلى تحدد أهدافا واقعية بالنسبة للحصول على التوريدات من المزارعين المحليين في المنطقة الجغرافية التي تغطيها العملية ٦١٧٦.
- ينبغي للمكتب القطري في أوغندا، دون إهمال المحافظة على صلاته بالسلطات المركزية، أن يستكشف الفرص التي يتيحها إضفاء اللامركزية على الحكومة في أوغندا وأن يقيم صلات مع المقاطعات على أساس المصالح المشتركة. وينبغي له أيضا أن يضمن مراعاة خطط التنمية في المقاطعات للأنشطة التي يضطلع بها.

الإدارة

٢٧- يعد الأمن قيدا كبيرا على العملية، لاسيما في مقاطعات غولو وكيتغوم وبونديبوغيو، فهو يفرض وقف تسليم السلع إلى المخيمات (لمدد تصل إلى أسبوع أحيانا) ويحول دون عمليات التقدير والرصد ويضع الموظفين في ظروف تنذر بالخطر. وقد وضعت خطط للأمن، وأجرى تدريب لجميع الموظفين لإثارة وعيهم بالأمن، كما أن مرافق الاتصال ورصد السفريات تعتبر ممتازة، إلا أن البعثة شاهدت مركبة مستأجرة وتحمل ملصقات **البرنامج** تنقل جنودا إلى مدينة غولو مما يعرض أمن الموظفين للخطر.

٢٨- ويعانى نظام الرصد ورفع التقارير من بعض أوجه القصور، منها نقص المقاييس أو المؤشرات لنتائج الرصد.ورغم إفراز العديد من البيانات الكمية، فإن التقارير الكيفية (بما في ذلك التقارير عن فعالية أنشطة الإنعاش) قليلة جدا. والتقارير الكمية ذاتها لا تقارن الأداء بالأهداف. ويقتضي الأمر العمل على تطبيق منهجية تقدير احتياجات الطوارئ الغذائية في مجال الرصد، فيتم التركيز بدرجة أكبر على جمع البيانات الإضافية. ومن القيود الأخرى النوعية الرديئة نسبيا للمعلومات المتسلمة من الشركاء المنفذين، وقصور التوحيد القياسي.

٢٩- وتجدر الإشارة إلى أن مسؤولا عن تنسيق الرصد والتقييم قد عين بالمكتب القطري في أوغندا في بداية ٢٠٠١، مما يعد تسليماً بالحاجة إلى التصدي لأوجه الضعف في مجال الرصد.

٣٠- وحدد موظفو المكتب القطري والمكاتب الفرعية النقص العام في الخبرة والتدريب في مجال تخطيط وإدارة أنشطة الإنعاش كوجه من أوجه الضعف. وفي حين أتيحت لبعض الموظفين فرص التدريب خلال السنة المنصرمة، فلم يتم عمل الكثير من أجل الموظفين الميدانيين المتوقع منهم الاضطلاع بعبء الرصد، أو من أجل الشركاء المنفذين والنظراء في المقاطعات لدعم بعض الجوانب التنفيذية الرئيسية للعملية (مهام الإغاثة الأساسية، وتخطيط وإدارة أنشطة الغذاء من أجل الأصول الإنتاجية والتغذية المدرسية، وما إلى ذلك).

التوصيات :

- ينبغي للمكتب القطري في أوغندا أن يكفل تنفيذ نهجه في عدم السماح مطلقا باستخدام المركبات التي تحمل لوحات الأرقام المعدنية للأمم المتحدة (أو أية مركبة تحمل شعارات/ملصقات الأمم المتحدة) في نقل الجنود.
- ينبغي إعادة النظر في التزامات الرصد وإعداد التقارير المعروضة في مذكرة التفاهم بين **البرنامج** وشركائه المنفذين في أوغندا (بما في ذلك رسائل التفاهم مع مكتب رئيس الوزراء) وتنقيحها بقصد (أ) توحيد البنود ذات الصلة؛ (ب) توضيح أدوار الرصد المحددة لكل طرف؛ (جـ) وضع شكل موحد لتقارير كل نوع من أنواع الأنشطة (التوزيع العام للأغذية، والتغذية المدرسية، وأنشطة العمل من أجل الأصول الإنتاجية، الخ).
- ينبغي استعراض احتياجات التدريب لموظفي المكاتب الفرعية والشركاء المنفذين بالنسبة للمرحلة القادمة من العملية، لضمان حصول الموظفين على المهارات اللازمة للاضطلاع بمسؤوليات الإغاثة الأساسية **للبرنامج**، والمزيد من المهام الإنمائية في إطار العملية.

الالتزامات تجاه النساء

٣١- تحدد العملية النساء كهدف من أهدافها، إلا أن تحليل التضرر وهشاشة الأوضاع ليس مخصصا لسياق المخيمات/المستوطنات بالذات، وليست هناك مؤشرات كيفية، ومراعية لقضايا الجنسين، مقترحة لتقييم الأداء على نحو يتجاوز الإنجازات الكمية.

٣٢- وشجع المكتب القطري والشركاء المحليون عددا متزايدا من النساء على تسلم الحصص نيابة عن أسرهن، رغم أن النتائج التي أسفر عنها ذلك ليست مؤكدة. كذلك بذلت الجهود لمساعدة النساء على ممارسة المزيد من السلطة، بالنص على مشاركتهن في لجان التوزيع (٩٠ في المائة في مقاطعة بونديبوغيو). ولم ينظم لهن، حتى الآن، أي تدريب على القيادة.

٣٣- تحدد العملية، ضمن أهدافها، تخصيص ٦٥ إلى ٧٠ في المائة من موارد الإنعاش للنساء وكذلك ما لا يقل عن ٣٠ في المائة من النتائج/الأصول الإنتاجية المتصلة بالمشروعات الفردية التي تسفر عنها أنشطة الغذاء من أجل الأصول الإنتاجية، لكن من غير الواضح ما إذا كانت هذه الأهداف قد تحققت. وأولت أنشطة قليلة للغذاء من أجل الأصول الإنتاجية الاهتمام الكافي لقضايا الجنسين عند قيامها باختيار المستفيدين وفي أسلوبها في الإدارة. ويدرك

المكتب القطري هذا القصور وهو يزمع توفير التدريب للشركاء المنفذين. كما جرت محاولات لاستخدام أنشطة الغذاء مقابل التدريب للتمكين للنساء.

٣٤- ورغم أن المكتب القطري يجمع قدرا كبيرا من البيانات المفصلة ويطلب من الشركاء المنفذين أن يحذوا حذوه، فليس هناك رصد كيفي للتقدم فيما يخص مدى التزام **البرنامج** تجاه النساء.

التوصيات :

- يجب أن تعبر وثائق المشروع للمرحلة القادمة من العملية ٦١٧٦ عن إستراتيجية واضحة لتنفيذ التزامات **البرنامج** تجاه النساء. وينبغي أن يتجلى ذلك أيضا في خطط العمل ومذكرة التفاهم مع الشركاء المنفذين. كما ينبغي وضع مؤشرات لرصد الأداء تراعى تمايز الجنسين، وذلك للتمكين من قياس الإنجازات مقابل الالتزامات إزاء النساء ومقابل خطة عمل **البرنامج** في مجال قضايا الجنسين في أوغندا.
- ينبغي للمكتب القطري في أوغندا أن يجرى مسحا لمتابعة المسح الأساسي **للبرنامج** فيما يخص قضايا الجنسين في أوغندا بغية قياس التقدم المحرز مقابل البيانات الأساسية الأصلية في المناطق الجغرافية والقطاعات ذات الصلة بالعملية.

التنسيق

٣٥- على الأجهزة المشتركة بين الوكالات (بما في ذلك فريق الأمم المتحدة لإدارة الكوارث) أن تزيد من إجتهادها في التفاوض مع الحكومة لوضع إطار لإعادة توطين النازحين. فحالة النازحين تتعقد بفعل قضايا الأمن الداخلي والخارجي، لكن ينبغي **للبرنامج** ووكالات الأمم المتحدة الأخرى النظر إلى الحالة الراهنة على أنها حالة غير مقبولة. فالناس يعانون، وفرص الإنعاش تضيع والخطر قائم لأن يؤخذ **البرنامج**، وغيره، على غرة ويوجه إليه طلب لدعم خطة لإعادة التوطين (أو "لتخفيف إكتظاظ" السكان) ليست في مصلحة النازحين.

٣٦- ولا يستطيع **البرنامج** المضي وحده في العمل نظرا لأن إعادة التوطين تنطوي على قضايا الأمن، وتحتاج إلى دعم رفيع المستوى من الحكومة المركزية، ويسهل تسييسها على صعيد المقاطعة وأنها ستحتاج إلى دعم قوى للبنود غير الغذائية. وهناك حاجة إلى قيادة قوية من داخل منظومة الأمم المتحدة، ومكتب تنسيق المساعدات الإنسانية هو الجهة التي أنيطت بها مهمة تنسيق الجهود المبذولة لمساعدة النازحين، وينبغي تشجيعه على القيام بدور قيادي في مجال الدعوة لذلك شريطة أن يمكن دعم قدراته (تاركا **البرنامج** يواصل قيادته للعمليات).

٣٧- والتعاون بين **البرنامج** ومفوضية اللاجئين جيد، لكن هناك حاجة إلى إقامة روابط أوثق بين عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش وبين إستراتيجية الاعتماد على الذات، وإعادة النظر في توصيات بعثة التقدير المشتركة لوضع خطط عمل سنوية مشتركة. وتخوض مفوضية شؤون اللاجئين عملية ستفضي إلى تخفيض نشاطها بحيث يقتصر على "الأنشطة الأساسية". ورغم أن نتيجة ذلك لم تتضح بعد، فعلى **البرنامج** أن يقدر التطورات أولا بأول، حيث أنه قد يجد نفسه مواجها بانسحاب المفوضية من بعض الأنشطة.

٣٨- وكثيرا ما يستخدم **البرنامج** والمفوضية نفس الشركاء المنفذين، في مناطق النيل الغربي، وعليهما أن ينظرا من جديد في عقد اتفاقات ثلاثية.

٣٩- وينظر المكتب القطري، عموما، إلى الشركاء المنفذين في مناطق النيل الغربي على أنهم أكفاء ومسؤولون، ويصف علاقات العمل معهم بأنها ودية وفعالة. وخلافا لذلك، يبدو أن الشريك المنفذ الرئيسي في مقاطعتي غولو وكيتغوم ضعيف، لكن نطاق المهام وانعدام الأمن في المقاطعتين يجعل من الصعب على **البرنامج** إيجاد بديل له.

٤٠- وترتبط مشكلات النازحين في شمال أوغندا بأحداث جنوب السودان. وقد عمل المكتب القطري مع عملية شريان الحياة في السودان لإقامة نظام لتشاطر المعلومات لضمان تمتع مكتب **البرنامج** في أوغندا بفرص الحصول على المعلومات المتعلقة بالأمن الغذائي في جنوب السودان.

التوصيات :

- ينبغي للمكتب القطري في أوغندا أن يشترك في محافل الحكومة والجهات المانحة التي تناقش فيها إعادة التوطين، وأن يروج للحاجة إلى وضع إطار لإعادة التوطين يضم الحكومة، ووكالات الأمم المتحدة، والجهات المانحة، والمنظمات غير الحكومية. إضافة إلى ذلك، ينبغي للمكتب القطري في أوغندا أن يدعو، في المحافل المناسبة، لتعيين منسق للنازحين (ويمكن أن يكون المنسق أحد ممثلي مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية).
- ينبغي أن تشمل صياغة إستراتيجية الإغاثة والإنعاش للعملية ٦١٧٦ الدراسة الدقيقة لنوع خطط إعادة توطين النازحين الذي يناسب أكثر من غيره مصالح السكان ونوع الخطط الذي ينبغي **للبرنامج** تعزيزه ودعمه.
- تماشيا مع التوصيات الواردة في مذكرة التفاهم بين مفوضية شؤون اللاجئين و**البرنامج**، ينبغي وضع خطط عمل، تتفق مع إستراتيجية الاعتماد على الذات، على المستوى الميداني لتوثيق الصلات بين المفوضية و**البرنامج** وحكومة أوغندا والشركاء المنفذين.
- ينبغي **للبرنامج** والمفوضية النظر مجددا في إبرام اتفاقات ثلاثية مع الشركاء المنفذين في أوغندا. وفيما يخص رصد التغذية، ينبغي للمكتب القطري أن ينظر في التوصل إلى اتفاق ثلاثي بين **البرنامج** والمفوضية والشركاء المنفذين للجوانب الصحية لترشيد الاحتياجات من المعلومات وإقامة أجهزة للتصدي للمشكلات.
- ينبغي للمكتب القطري في أوغندا أن يعد معايير بسيطة لاختيار الشركاء المنفذين للتوزيع العام للأغذية، ومشروعات الغذاء من أجل الأصول الإنتاجية، وبرامج التغذية التكميلية/العلاجية والتغذية المدرسية (بما في ذلك تقدير قدرتهم التقنية) والنظر في مساعدة الشركاء المنفذين القائمين في تدريب موظفيهم لتحسين أداء عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش.
- ينبغي **للبرنامج** أن يعزز علاقاته مع عملية شريان الحياة في السودان بغية استغلال النوافذ التي تتيح فرصا للبرمجة المشتركة، وذلك على نحو ما أوصت به بعثة التقدير المشتركة لسنة ٢٠٠٠.

عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش كفئة برمجة

٤١- عانت العملية، في بدايتها، من قصور الموارد ولم تصل إليها السلع حتى الشهر الثالث. وبحلول نهاية ٢٠٠٠، بلغت التعهدات ٣٧ في المائة فقط مما هو مطلوب وبلغ ما تم تسلمه ١٠ في المائة فقط. وكان مصدر معظم الموارد التي استخدمتها العملية حتى نهاية ٢٠٠٠ (ما يربو على ٠٠٠ ٣٣ طن) هو الموارد المرحلة من العمليات السابقة للطوارئ والطوارئ الممتدة للاجئين والنازحين. ولم تكن هذه المخزونات متاحة لتضورت العملية افتقارا إلى السلع. واعتبارا من يونيو/حزيران ٢٠٠١، ساد عجز كبير في السلع حتى نهاية سنة العملية. وعندما أدخلت فئة البرمجة الخاصة بالعملية، انعقد الأمل على أنها قد تفضي إلى التزامات تمويلية أطول أجلا. إلا أن ذلك لم يحدث بالنسبة للعملية ٦١٧٦.

٤٢- ولم يثر توفير الموارد للاحتياجات من البنود غير الغذائية أية مشكلات وذلك بسبب استمرار بقاء النازحين في المخيمات وما ترتب عليه من قلة الإنفاق على الإنعاش، لكن الموارد ما كانت لتكفي لو أن إعادة التوطين سارت في مجراها.

٤٣- وأدى الجمع بين حجمي حالتي اللاجئين والنازحين ودمجهما في عملية واحدة إلى شئ من الترشيد في الإدارة، وزيادة في استمرار الموظفين، وبعض الوفورات في تكاليف النقل، وقدر أكبر من المرونة في الميزانية. وكان أحد أوجه القوة في فئة البرمجة هذه مرونتها في السماح للمكتب القطري لأوغندا بتحويل الموارد بين عنصري الإغاثة الممتدة والإنعاش تبعا للحالة السائدة في الميدان. وفي هذا الصدد، تعد العملية أداة برمجة قيمة للتصدي لاحتياجات الإغاثة مع الإعداد في الوقت نفسه لإعادة توطين النازحين.

٤٤- وعلى **البرنامج** أن يقابل القدرة على المرونة والاستجابة في فئة عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش بإجراءات ومستندات للتخطيط المرن. ومن الواضح أيضا أن هناك خطرا في أن يفضي التركيز على الإنعاش إلى عدم كفاية الاهتمام بمسؤوليات الإغاثة. ويلزم التصدي لذلك.

٤٥- وهناك بعض من يشكون في القيمة المضافة لتنفيذ **البرنامج** لمشروعات العمل من اجل الأصول الإنتاجية، وسيكون على **البرنامج** أن يثبت فعاليته في هذا الصدد. وسيقتضي ذلك زيادة الاستثمار في التصميم والتوظيف، مما يرفع من تكاليف عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش . ويتوقف نجاح مشروعات العمل من أجل الأصول الإنتاجية أيضا على توفير البنود غير الغذائية المقابلة. ويزيد هذا من أهمية التنسيق مع الوكالات والمنظمات الأخرى.